آفاق 2017

آفاق 2017

شـكلت سـنة 2016 محطة أساسـية في تاريخ هيئة الحقيقة والكرامـة حيث تمكّنت الاخيـرة من اسـتكمال هياكلها وضبط اسـتراتيجيّاتها وتخطّي النقائص اللوجسـتيّة ومثلت بذلك الانطلاقة الفعليّة لتنفيذ عهدة الهيئة وبلوغها ذروة أنشطتها.

وبالنظر إلى الفترة الزمنية المخولة للهيئة، تعد سنة 2017 سنة محورية في استكمال مهامها وافراز مخرجاتها والاستعداد لكتابة تقريرها الختامي الشامل و هو ما يستوجب التسريع في أعمال الهيئة خاصة في المجالات التّالية :

- مواصلـة أعمال الفـرز والتـحرّي وتحليـل الملفات والتحقيقـات فـي مجال حقوق الانسـان والتركيز على ملفات الفسـاد المالي والاعتداء على المـال العام وذلك بتعزيز الفرق المتخصصة.
- تنفيذ برنامج تكوين القضاة والمحامين حول المعالجة القضائية للملفات في الدوائر القضائيـة المتخصّصـة من اجـل الانطلاق في إحالـة الملفات على الدوائـر القضائية المتخصّصة.
- انهاء جلسات الاستماع السريّة.
- مواصلة عقد جلسـات الاسـتماع العلنيـة والتطرق الى مختلـف الانتهاكات مع الاخذ بعيـن الاعتبار كل الحقبـات الزمنية والاحـداث التي مرت بها البلاد الـى جانب تناول مواضيع تتعلق بإصلاح المؤسسات.
- البـت في اتفاقيات التحكيم والمصالحة التي تنتظر الفصل، والعمل على الترفيع في عدد اتفاقيات التحكيم المبرمة وعدد القرارات التحكيمية.
- انجاز استشارة وطنية حول برنامج جبر الضرر الشامل بمختلف مراحلها. وتواصل بذل الجهود لحثّ رئاسة الحكومة على إصدار الأمر المتعلّق بصندوق الكرامة.
- اعـداد مشـروع برنامج شـامل لجبر ضرر ضحايـا الانتهاكات اعتمـادا على ما جاء فـي الفصل 11 مـن قانون العدالة الانتقالية مع الاخذ بعين الاعتبار ما سـتفرزه نتائج الاستشارة الوطنية.
- عقد اتفاقيات شراكة مع مختلف الوزارات المعنية بجبر الضرر ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات على غرار وزارة الصحة ووزارة الشـؤون الاجتماعية ووزارة المرأة ووزارة التشـغيل والتكوين المهنـي... وذلك لتوفير الاحاطة الضرورية بالضحايا والاسـتجابة لحاجياتهم الصحية والاجتماعية والمهنية.
- مـواصلـة إيلاء عنايـة خاصة بالوضعيات الصحيـة والاجتماعيـة العاجلة للضحايا

وخاصة النســاء وكبار الســن وتســريع إجراءات التدخّل لفائدتهم عبر الإحاطة الوقتية والعاجلة، وذلك بتعزيز فريق وحدة العناية الفورية.

- اتخــاذ التدابير الضرورية لحفــظ ذاكرة الِانتهاكات، مع التركيز على تحويل جزء من الأرض التي كانت مكانا للســجن المدني بشارع 9 افريل 1938 قبل تهديمه إلى مركز للذاكرة الوطنية وهو مشــروع مؤسســة بإمكانها أن تشرف على انفاذ توصيات الهيئة ذات الصّلة.

- رفع توصيات لمجلس نواب الشعب بإحداث مؤسسة مختصة بحفظ الذاكرة الوطنية قبل استيفاء الهيئة لعهدتها حتّى تتمكن من تسلم كل الارشيفات والمستندات والوثائق الخاصّة بهيئة الحقيقة والكرامة والتّي تعتبر كنزا تاريخيّا ومكسبا وطنيّا وجب الحفاظ عليه وحمايته من التشتّت والاندثار.

- مــواصلة دعوة مختلف هياكل الدولة الى التعامل الإيجابي معها والالتزام بمقتضيات قانــون العدالــة الانتقاليّة خاصّة فيما يتعلــق بحقّها في النّفاذ حتّــى تتمكّن من انهاء عهدتهــا في الآجال القانونيّة دون الالتجاء الى التمديد وهو ما تعتبره ممكنا اذا توفّرت الإرادة من كلّ الأطراف.